

ولا فلامط وانظر لهذا ايضا حكم الشك ولكن الاخرى الحاق بالحكم في حق  
المعصومين وبالجملة المراد ان ارات المبل بعد الغسل فان علمت انه من نفسه اعادت  
الغسل مط وان علمت بان ليس من نفسه فلا يجي عليها اعادة الغسل مط وان  
لم يعلم باحد الامرين فلا يجي الاعادة سواء استبرحت قبل خروج البول والادوية  
بولا وسواء ظنت بان من نفسه او لا ولكن الاخرة في ضرورة عدم الاستبراء وفي  
صحة الغسل بان من نفسه الاعادة ولا اشكال ولا شبهة في استحباب الغسل في الجملة  
كان او بعد وبالبتم وهي مما يتوقف عليها صحة الغسل كما فرض به المراد بالعلم  
المقتضى للغسل بشره الى استبراء كبرج من غير فلا يقع الغسل من غير حصوله  
ولا من غير قصد الاستبراء كما اذا اتى به رياء وهل يجي في البتة بقول القصد في  
الغسل ومع التفرغ واللا في وجوه الذي عليه ربما ينظر الا ان من جملة وجوه  
وكذا المعنى هو الثاني وهل يجي قصد الوضوء من وجوب الوضوء ولا يظهر من  
الاول وهو ضعف بل العمدة الثاني والاشكاف في صفة الترتيب كما هو به ههنا  
الاستحباب ولكن لا ولا احوط كما هو به بعض الاستحباب ويجعل يجي وقوله في وجوب  
تكميل الاستحباب ان قلنا انه لو جاب لنفسه وجهد بالوجوب ان قلنا انه في اول  
الاستحباب ان يظن منه وهل يجي بغير رفع الحدث واستباحة العباداة المشترطة بالغسل  
الواجب بغير رفع الحدث ويجي بغير الاستبراء ويجي من غير الاذن ولا يجي بشي  
منها يظهر الثاني من معنى الاستحباب والثالث من تأخير رفع الحدث الى الاستحباب  
كلما تجي في بغير وضوء فهو واجب فيها ولا يجي فيها ولا يجي فيها  
يكون فاما في غير هذا كله وانظر الى الخلاف في بين الاذن وهل يجي

السبب

السبب الوجوب الغسل من التوضاء ووجوبه في غير ذلك الا العمدة هو الثاني كما  
في بعض الاحكام قال ابن كرم جمع من المتأخرين ان ما تم الحية كطس من نفسه في  
نية الاستبراء وان لا يقع منه خلاف دفع الحدث فان معناه دفع المانع ثم ما مل  
في ذلك وفيه نظر وقاله في الاستحباب والسبب الصحيح بالنسبة الى الغسل اذا تجي  
عدم بطلان سجدة الحدث الاصغر وعلى القول بالظن ان يجي لها العتقة ولا امره  
لها تمام الغسل ثم اذا تم الايمان بالوضوء للبشره به وقيل صاحب الحجرة من يرفي  
يرفع وهو جيد على تقدير وجوب نية الرفع وعلية لروى دفع الحدث عن جميع  
البدن او دفع الحدث مط من غير تفرغ من العتقة فرفع بعض الاوصاف بالحيه وهو  
جيد وكذا ان روى دفع حدث الحية مثلا كما هو به ولو لم يرفع الا من غير  
الحيه عاملا كان وانما سببا وظل تر رفع حدثه عن اعضاء الوضوء ولا يخرج  
الاستحباب بالثاني وهو جيد وقيل ان روت الحية تقبل استباحة الوضوء مع الغسل  
وقال ابو رنوي المغسل استباحة بغير ما يتوقف على الغسل كالمسرة والطرف  
ورأوه القرام صح وان لم يتوقف فان لم يستحب به الغسل لم يصح بغيره ولا في  
لا في الصبي وهو في غاية العفة ولا اشكال ولا شبهة في استحباب في البتة في  
لا في العرا كما هو به ويجي فيها باذن الله القارئة الغسل البدن المستحب  
قبل الغسل كما هو به وروح بعضهم بالحاق المضمضة والاستنشاق بغسل  
البدن وهل يستحب التبايعات ولا يخرج بعض الاول فلا بأس به وبعضهم انثاء  
لما رت الغسل الماس فالترتيب كما هو به لغيره وروح بعضهم بالبا في بعض عند  
فلا يجي التبايعات منه وهو جيد وقيل لا ترتب في نفسه لا محقا ولا جازا ان روى